المستوطنات قائمة. ولا تخفي الحكومة الاسرائيلية الحالية هدفها هذا، حتى في ظل «عملية السلام» الجارية. وفي هذا السياق، قال رابين: «لا ننوي تفريغ المستوطنات، وسنستمر في اعتبار أنفسنا مسؤولين عن أمن السكان اليهود في الاراضي، حتى بعد اقامة الحكم الذاتي للفلسطينيين»[٣٣]. وأضاف: «ان الحكومة حصلت على ثقة الشعب، لقد قرر (الشعب) تعديل ترتيب سلم الاولويات الوطنية من دون علاقة بمستقبل الاراضي [المحتلة] الذي سيناقش خلال المفاوضات حول التوصل الى تسوية نهائية»[٣٤]. ومستقبل الاراضي المحتلة الذي يؤجل رابين مناقشته، مرهون بالسلوك الاستيطاني الاسرائيلي الذي سيستمر تحت يافطة المستوطنات الامنية، ووفق مفهوم الامن الاسرائيلي الواسع والمتحرك.

وفي احدث اقتراح اسرائيلي للتسوية، قال وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيرس: «ان أراضي الدولة غير المستثمرة والاراضي التي تفصل بين المستوطنات الاسرائيلية والبلدات العربية ستخضع لادارة مشتركة، وان المستوطنات يجب ان تخضع للقانون الاسرائيلي والبلدات العربية تديرها مؤسسات الحكم الذاتي»[٣٥].

يكاد هذا التصوّر ان يكون أكثر التصوّرات الاسرائيلية وضوحاً حول الفهم الاسرائيلي للحكم الذاتي، انه يعني ادارة «الجزر المنعزلة»، وعدم اعطاء أي شكل من السيادة والتهيئة لاقامة بنى كيان وطني مع انتهاء «المرحلة الانتقالية». وهو التصوّر الاكثر انسجاماً مع الواقع الذي أحدثه الاسرائيليون من خلال الاستيطان والاستيلاء على الأراضي بعد تحويلها من ملكية خاصة الى «ملكية عامة». وهكذا، فواقع الاستيطان الراهن جعل «أفضل وصف للواقع القانوني والاداري للارض [الفلسطينية] المحتلة هو انها مراكز فلسطينية للسكن في ارض ـ اسرائيل... ويسمح لهؤلاء السكان الفلسطينيين بمقدار محدود من السيطرة على الارض التي يملكونها فعلاً، وهم محصورون في المناطق التي يقطنونها، الآن، ولا يسمح لهم بانجاز سوى مقدار محدود جداً من التطوّر. وهم يخضعون لقوانين تقييدية تحكم أوجه معيشتهم كافة. أمّا ما تبقى من الاراضي فهو إما مستوطن الآن، وإما انه مخصّص للاستخدام في المستقبل من جانب أصحاب الارض الوحيدين المعترف بهم أي الشعب اليهودي. وتخضع المستوطنات اليهودية الاسرائيلية لأحكام القانون الاسرائيلي، ويخضع المستوطنون لاحكام المحاكم الاسرائيلية. لذا، وفي واقع الامر، فان المناطق التي لا يزال يشار اليها على انها المناطق المحتلة، ضُمّت، فعلاً، وإنْ لم يكن بالاسم، ومن دون سكانها الفلسطينيين»[٣٦]. واثارة بيرس لموضوع الاراضي المسماة «أراضي دولة» يضع في دائرة الاهتمام نشاطاً اسرائيلياً بقي يدور في إطار من السرية الكاملة والغموض. وتمكن الاسرائيليون من خلاله وبواسطة الاوامر العسكرية من تسجيل مئات الآلاف من الدونمات من الاراضي الخاصة، على اعتبار انها أراضٍ عامة. وتقدر المساحات التي تمّ تسجيلها على النحو السالف ذكره بحوالى ٤٠ بالمئة من اجمالي مساحة الضفة الفلسطينية و٨١ بالمئة من قطاع غزة»[٣٧].

وتتلاقى تقديرات عديدة على ان اسرائيل «استولت مع حلول العام ١٩٩١ على ما يقارب ٦٥ بالمئة من الاراضي في الضفة الفلسطينية و٤٢ بالمئة من الاراضي في قطاع غزة»[٣٨]. وتضارب المعطيات وفق ما هو ظاهر، انما يعود الى تعدد الاساليب والعناوين التي يتحرك من خلالها الاسرائيليون للسيطرة على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة.

وأيّاً كان الامر، فانه يعني ليس مجرّد سيطرة الاسرائيليين على مساحات شاسعة من اراضي المنطقتين، وإنما أيضاً تشظيتهما وتقطيع أوصالهما. وعليه، فان الواقع الراهن للمناطق التي